مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

في مفاوضات السلام المباشرة وتحدياتها

بعد مفاوضات استمرت لمدة 18 شهرا، تم توقيع اتفاقية الصلح بين طالبان والولايات المتحدة الأمريكية يوم السبت الموافق 29/فبراير/2020م. وقد حضر حفل التوقيع في الدوحة عاصمة قطر مندوبو أكثر من 30 دولة ومنظمة عالمية. وقع الاتفاقية رئيس الوفد الأمريكي للمفاوضات زلمي خليلزاد ممثلا الجانب الأمريكي، ورئيس مكتب طالبان في قطر الملا عبد الغني برادر ممثلا جانب طالبان.

وفق بنود هذه الاتفاقية فإن جميع القوات الأجنبية ستخرج من أفغانستان خلال 14 شهرا، كما أن طالبان ستجتنب استغلال أرض أفغانستان في ما يضاد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، كما سيتم وقف إطلاق النار بشكل دائم، وسيُطلق سراح خمسة آلاف سجين منتمي لطالبان من مُعتقلات الحكومة الأفغانية، وسيُطلق سراح ألف سجين تابع للحكومة الأفغانية من معتقلات طالبان، وستبدأ كذلك المفاوضات المباشرة بين الحكومة الأفغانية وطالبان في النرويج خلال أقل من أسبوعين. بتوقيع الاتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية وطالبان أُكملت مرحلة مهمة من مراحل السلام، ومن المُعتزم بدء المرحلة الثانية – المفاوضات المباشرة بين الأطراف الأفغانية – وهي مرحلة حساسة أيضا، وسنتناول هذا الموضوع هنا بالبحث والتحليل .

تشكيل لجنة التفاوض

مع أن اتفاقية السلام وُقعت بين طالبان والولايات المتحدة الأمريكية، فإن الحكومة الأفغانية والجهات السياسية المنضوية تحت ظل الحكومة لم تُشكل حتى الآن لجنة للتفاوض، ومازال الجدل حول هذه القضية مستمرا. قُدمت مقترحات وآليات لإحلال السلام وآليات للتفاوض المباشر بين الأطراف الأفغانية، إلا أن هذه المقترحات لم تنل استحسان جميع الأطراف. ولعل أطروحة تشكيل مجلس الشورى التمثيلي – والذي يُناسب أن يُسمى بالمجلس الاستشاري الوطني للسلام – هي الأطروحة التي تتسم بالواقعية مقارنة بالمقترحات الأخرى. هذا المجلس الاستشاري

سيضم 80 إلى 100 عضو من كافة الفئات الاجتماعية والسياسية بما فيها أعضاء البرلمان، ويُختار من بينهم 10 إلى 12 شخصا لمباشرة المفاوضات بالتشاور والتعاون مع المجلس الاستشاري الوطني للسلام.

وسيؤدي ذلك إلى إنشاء إجماع سياسي – وهو ما تطلبه الجهات السياسية الدخيلة في القضية – ومن جانب آخر فإن كافة التكتلات السياسية المنضوية تحت ظل الحكومة سترِد المفاوضات المباشرة مع طالبان عبر نافذة موحدة. وبالتالي ستكون المفاوضات مع طالبان مفاوضات شاملة، كما أن لجنة التفاوض ستكون محدودة العدد، وقوية التأثير. وهذا المقترح سيؤتي ثماره إذا شُكلت لجنة متخصصة استشارية تُساند لجنة التفاوض وتمدها بالآراء السديدة. (1(

صرح رئيس البلد محمد أشرف غني بعد مراسم اليمين الرئاسي بأن لجنة التفاوض التي ستضم كافة فئات الشعب ستُعين وتُقدم قريبا. (2(

جدية المفاوضات والالتزام للاهداف

إن بلدنا أفغانستان يقاسي لهيب الحرب منذ أربعين سنة. وقد أضرت هذه الحرب بالبنية التحتية المادية والمعنوية للبلد إضرارا بالغا، حيث هناك الملايين ما بين قتلى وجرحى، كما أن الحالة الاقتصادية في البلد تسير سيرا تنازليا. وبما أن الفرصة سنحت حاليا لإيقاف الحرب والوصول إلى سلام فينبغي استغلالُها على أحسن وجه، لكي يوضع حد لمآسي البلد ويحل السلام والرخاء والأمن.

مع أنه قد بُذلت جهود فيما مضى لإيقاف الحرب وإحلال السلام في البلد إلا أن مفاوضات السلام تحتل أهمية بارزة لسببين. أولا للإجماع الداخلي والدولي حيال المفاوضات وضرورة السلام، وثانيا لكون جميع الأطراف الدخيلة في القضية الأفغانية مشمولة في مفاوضات السلام، وقد تم قبول التفاوض بصفتها الوسيلة الوحيدة للتفاهم حيال هيكل الحكومة القادمة والتغييرات التي يلزم إحداثها في الدستور ومعادلات تقسيم السلطة بين مختلف التيارات الأفغانية.

الهدف الرئيس الذي يجب أن تسير نحوه المفاوضات المباشرة الأفغانية هو إنهاء الحرب وتفادي استمرار النزيف البشري الحاصل. ثم الهدف الذي يليه هو خلق جو من الثقة بين كافة الأطراف المتنازعة الأفغانية وتقليل العنف بشكل مستديم يعقبه وقف دائم لإطلاق النار، مع اجتناب مواقف طلب احتكار السلطة التي لم تُثمر خلال العقود الأربعة الماضية إلا الحرب ودمار أفغانستان. ثم تُناقش بقية الموضوعات المراد التفاهم حولها حسب الأولويات بما فيها آليات التحول الرئاسي، والحفاظ على البِنى والمُنشآت والأنظمة الوطنية، وقضية تعديل الدستور وحدود الحرية والحقوق، ويتم تناول ذلك بتؤدة وحلم وتدقيقٍ موضوعا موضوعا. قد تستغرق مناقشة جميع المواضيع مدة أشهر، إلا أن طول المدة يجب أن لا يُسبب التواني في المفاوضات وبالتالي إيقافها. بل ينبغي الاستمرار في المفاوضات إلى حين الاتفاق على وثيقة مصالحة تفصيلية بين الأفغان، ويتم توقيعها من الأطراف المتفاوضة.

التحديات التي تواجه المفاوضات الأفغانية المباشرة

منذ اليوم التالي لتوقيع اتفاقية السلام بين طالبان والولايات المتحدة الأمريكية غدت قضية إطلاق سراح السجناء السياسيين تحديا يعترض طريق المفاوضات المباشرة الأفغانية. يقول عضو لجنة طالبان للتفاوض شير محمد عباس ستانكزَي بأن اتفاقية السلام الموقعة توجب على أمريكا أن تُطلق سراح خمسة آلاف مُعتقل منتمي إلى طالبان مقابل إطلاق سراح ألف سجين منتمي إلى الحكومة الأفغانية. مع أن ردة فعل الرئيس غني تجاه هذا الطرح كانت سلبية إلا أنه أصدر مرسوما في تاريخ 10/مارس/2020م يقضي بإطلاق سراح ألف مُعتقل منتمي إلى طالبان.

هذا في حين أن طالبان حتى هذه اللحظة لا تعترف بحكومة أفغانستان وليست مستعدةً بعدُ للمفاوضات المباشرة معها حيال القضايا المُتنازع عليها. (3(

التحدي الآخر الذي يعترض طريق المفاوضات المباشرة الأفغانية هو التشتت والتشرذم الحاصل بين الحكومة الأفغانية والأحزاب السياسية والنشطاء السياسيين، مما له تأثير على بدء مفاوضات السلام المباشرة. وقد برز هذا الإشكال على السطح عندما أجرى زُعماء حكومة الوحدة الوطنية مراسم التحليف بصفة كل منها رئيسا للجمهورية بتاريخ 9 /مارس/2020م.

مع وجود إجماع وطني وإقليمي ودولي حيال السلام إلا أن هناك فئات مازالت ترى في حلول السلام تضييعا لمصالحهم ولذا يسعون في الإخلال به. وستسعى هذه العناصر إلى عرقلة وإيقاف المفاوضات الأفغانية المباشرة.

الشيء الذي لا يرضى أصحاب السلطة أن يضحوا به في أفغانستان هو كرسي الحكم والمناصب، وقد جُرب هذا الأمر مرات عديدة، ويُشكل هذا أحد التحديات التي تعترض سبيل المفاوضات الأفغانية المباشرة. يظهر منذ الآن من تحركات وإشاعات بعض أصحاب السلطة والسياسيين أن بقاءهم على مناصبهم هو الأصل المهم عندهم لا حلول السلام في البلد.

التحدي المُحتمل الآخر الذي يعترض طريق المفاوضات المباشرة الأفغانية هو تبدل مساعي السلام إلى منافسات داخلية وإقليمية ودولية. وذلك لأن هناك تعارض بين المصالح حيال حلول السلام على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، ويجب في هذا المقام على مؤيدي السلام ولجنة التفاوض أن تتسم بالحساسية والعقلانية حيال هذا الأمر.

من المعوقات التي تعترض طريق المفاوضات المباشرة كذلك اتصاف الجهات المتفاوضة بعدم المرونة وامتناعهم عن تقديم التنازلات. وينبغي في هذا الجانب أن تتحلى جميع الأطراف بالصبر والحلم وأن يتفقوا على نظام حكم يُرضى جميع الأطراف. وعلى رأس الأولويات اجتناب خرق بنود الاتفاقية الموقعة بين طالبان والولايات المتحدة الأمريكية، والاتفاقية المُراد توقيعها بين طالبان والجهات الأفغانية الداخلية الأخرى.

النتائج

بعد أربعة عقود من الحرب، ها قد سنحت الفرصة لإرساء دعائم السلام في البلد. وقد وُجد إجماع إقليمي ودولي حول ضرورة السلام في أفغانستان، كما أن جميع التيارات الداخلية ترى في المفاوضات سبيل الحل للصراعات القائمة.

ويتوقف مصير البلد على حنكة الأفغان ومدى قدرتهم على استغلال الفرصة السانحة لأجل إنهاء الحرب وإحلال السلام بشكل يُزيل أسباب استمرار الحرب في البلد إزالة كاملة. إذا استمرت الحرب الجارية في البلد لسنوات أخرى فسينتهي الأمر بجلوس الأطراف المتنازعة على طاولة المفاوضات وسعيهم للوصول إلى حل مبني على التفاهم. لذا فإن أفضل خطوة حاليا هي استغلال الفرصة القائمة حتى تُطوى صفحة الحرب والدمار اللذان خيّما طويلا على أطناب البلد.

ملحوظة: في تحليل الأسبوع القادم، سنتناول تفاصيل مراسم تحليف رئيسين جمهوريين للبلد، ونتائج ذلك.

المصادر:

١ – أطروحة جمعية الإصلاح بأفغانستان حيال السلام الشامل في البلد، 22/سبتمبر/2019م، كابل أفغانستان.

٢ – جريدة "سلام وطندار" (تشكيل لجنة التفاوض المرهون بين الخوف والرجاء(

https://swn.af/Article

٣ ـ طلوع نيوز

https://tolonews.com/fa/afghanistan

أكبر ديمقراطيات العالم، والسياسات العنصرية تجاه للمسلمين

في يوم الأحد الموافق لـ 1/مارس/2020م هجم بعض الهندوس المتعصبين على المسلمين المتظاهرين في شمال شرق نيو دلهي عاصمة الهند. وقد قُتل جراء هذا الهجوم 50 مسلما وجُرح 400 آخرون. كما أُحرق نحو 740 مبنى من مباني المسلمين (مساجد وبيوت ومحال تجارية) ونتيجةً لذلك هاجر جميع سكان المنطقة المسلمون من منازلهم خوفا من أن يطالهم الهنود بأذى.

بدأت مظاهرات المسلمين قبل ثلاثة أشهر حين صُوِّب قانون منح الجنسية الهندية. ووفق هذا القانون فإن جميع العرقيات غير الهندوسية تقدر على استحصال الجنسية الهندية، ما عدا المسلمين. وقد عدّ المسلمون هذا القانون مخالفا لدستور الهند وعنصرية صارخة تجاه المسلمين. وقد زاد الخناق والتضييق على المسلمين منذ استلام حزب BGP للحكم في الهند، وما أحداث يوم الأحد الدامي إلا دليل على ذلك. وقد اتُهمت الشرطة الهندية بالتعاون مع الهندوسيين المتعصبين في ارتكاب جرائم ذلك اليوم. سنسلط الضوء في هذا المقال على جوانب هذه القضية.

دور المسلمين البناء في تاريخ الهند

الهند بلد الألف دين، وكبرى ديمقراطيات العالم وأحد أجمل بقاع الكرة الأرضية، وتُدعى باسم بلد الاثنين والسبعين نحلة. وقد صار هذا البلد بفضل التنوع الديني والمذهبي والعرقي والثقافي بلدا فريدا ومُميزا عن بقية البلدان.

لأديان الهند جذور تاريخية عميقة، يحتفظ بها الهنود في أذهانهم. يرجع تاريخ ثقافة آسيا الجنوبية إلى 4500 سنة على أقل تقدير، وقد وصلت إلينا معلومات حول تلك الثقافات على شكل نصوص دينية. الميراث الفني والمشاركات العقلانية والتنويرية مدينةٌ للأفكار الدينية المنبعثة من هذه البقعة من الأرض. الأديان الأصلية في الهند هي الهندوسية والإسلام والجاينية والبوذية والمسيحية والسيخية.

الهند بلد مذهبي من الطراز الأول، والهنود يتقبلون التنوع الديني بأريحية تامة، ويعيشون عيشا مشتركا مفعما بالتسامح والمداراة، وذلك لكونهم يعتقدون بصحة التعدد الديني، كما أنهم يؤمنون بتعدد الآلهة.

النظام الذي يحكم في البلد هو الدين الهندوسي، كما إن نسبة 80% من سكان الهند يعتنقون الديانة الهندوسية. وبالإضافة إلى الهندوسيين، فإن المسلمين يُشكلون شريحة اجتماعية واسعة ومكونا ديمغرافيا كاملا.

المسلمون المسجلون ضمن سكان الهند يبلغ عددهم 200 مليون نسمة (أي يشكلون نسبة 12.1% من سكان الهند)، إلا أن العدد الحقيقي يُشكل نسبة 20% من سكان الهند. المسلمون حكموا الهند لمدة 800 سنة، وقد تمتع سكان الهند رغم تعدد أديانهم وثقافاتهم خلال تلك المدة بالعدل والمساواة، كما أن الهند صارت حينها حاضرة العلوم والثروات، وازدهار الحركة التجارية.

يقول المؤرخ الهندوسي "كيشوري ساران لال:"

((الفرق بين المحتلين المسلمين والمحتلين البريطانيين كالفرق بين الجنة والنار. في الوقت الذي كان فيه المسلمون يهتمون بتطوير الهند وإعمارها وتنمية تجارتها، تبدلت الهند إلى أغنى دول العالم، إلا أن الإنجليز لم يهتموا إلا بنهب خيرات الهند واستعباد أهلها، كما أنهم تسببوا في مقتل ملايين الهنود في الحرب مع بريطانيا العظمى المستعمِرة.))

بما أنه لا يُسمح للمسلمين بالنشاط السياسي في الهند وبما أنهم لا يقطنون منطقة واحدة (ما عدا كشمير التي تختلف ظروفها) ويعيشون في كافة مدن الهند بجانب الهندوسيين، لذلك فإن قدرتهم وسلطتهم محدودة. الهندي المسلم الذي يريد أن ينشط على الصعيد السياسي مضطر للانخراط في أحد الأحزاب السياسية المؤثرة في الهند مثل BGP أو حزب المؤتمر الوطني الهندي. حتى حزب الجماعة الإسلامية ليس لها أي اقتدار سياسي.

وضع المسلمين الحالي في الهند

بعد انقسام باكستان وبنغله ديش عن الهند ونشوء نزاعات ممتدة على إثر ذلك، ضعف موقف الكتلة الشعبية المسلمة في الهند واتُّهموا بالسعي في تقسيم الهند، وبعد أن صارت الجماعة المسلمة في الهند أقلية مذهبية مُتهمة صار عُرضة للمخاطر الأمنية.

قام "جواهر لعل نهرو" مؤسس حزب الهند الجديدة بالمسارعة إلى دعم المسلمين ورفع التهم عنهم. وبعد ذلك صارت الجماعة المسلمة في الهند تحترم حزب المؤتمر الوطني وتعده صديقا للمسلمين. إلا أن مسلمي الهند أدركوا في السنوات الأخيرة أن الحزبين لم يريدا إلا الحصول على أصوات المسلمين في الانتخابات.

بعد تخريب مسجد البابريين التاريخي على يد الهندوسيين الغلاة فطن مسلمو الهند إلى حقيقة الأحزاب الهندوسية. المسلمون الذين لعبوا دورا هاما في تطوير حضارة الهند ورسموا معالم فترة عظيمة من أدوار تاريخ الهند تبدلوا إلى أقلية إسلامية يتوقف مصيرها على ما تؤول إليه النزاعات السياسية المعقدة.

في السنوات الأخيرة بُذلت جهود سياسية منظمة لإقصاء الهنود المسلمين وتقليل حضورهم وأهميتهم. كما أن حزب "بهارتيا جانتا" الحاكم في الهند مازال منذ ثلاث سنوات يُصعّد خطاب الإقصاء للمسلمين ويسمونهم بأنهم أكبر أقليات البلد وأنه ينبغي الدفاع عن السياسات التي تحفظ حقوق الهندوسيين.

نشرت جريدة "ساوث مورنينج هرالد" تقريرا يصف حالة المسلمين في الهند، وورد فيه: حاليا يصرح ساسة الهند بأنه لم يعد هناك مكان لبقاء المسلمين في الهند، ويجب أن يتم إخراج ملايين المسلمين الهنود من الهند.

كما أُضيف في التقرير أن بعض أعضاء حزب BGP اعتزموا خلال انتخابات عام 2014 البرلمانية أن يخرجوا أعدادا كبيرة من المسلمين الذي يتحدثون البنغالية عبر حدود الهند الشمالية الشرقية. يرى قادة الحزب الحاكم في الهند أن المسلمين ليسوا مواطنين أصليين وأنهم دُخلاء وردوا الهند من الدولة المجاورة "بنغله ديش" بالقوة.

تُصر بعض منصات الإعلام المحلية الهندية على ضرورة قيام الحكومة الهندية "حكومة رئيس الوزراء الحالي مودي" بإخراج المسلمين الذين يُقدر عددهم بالملايين من الهند قبل انتخابات العام المقبل.

الديمقراطية المتجهه إلى الزوال

أعلنت اللجنة العالمية لحرية المذاهب أن الحرية المذهبية في الهند اتخذت مسيرا تنازليا عام 2017م، وذلك لما مارسته الجماعات الهندوسية الوطنية من التضييق والإيذاء والعنف ضد الجماعات غير الهندوسية.

كما أضافت لجنة حرية المذاهب الأمريكية أن ضحايا العنف المذكور هم المسلمون والمسيحيون والسيخيون والبوذيون والدالاتيون الهندوسيون. يُواجه هؤلاء تحديات من جملتها العنف والإرهاب، ومصادرة القدرة السياسية، وازدياد الإحساس بالخديعة. وقد استمر تنازل حالة الحرية المذهبية في الهند خلال عام 2017م.

قد ذكر مرة وزير الداخلية الهندي السابق "أميت شاه": نحن سنُكمل مسيرة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. وكانت خطوتهم التالية هي تغيير أسماء الأماكن المتعلقة بالمسلمين. كما قام قادة الحزب الحاكم باختيار أسماء هندوسية لمدينة آجرا الواقعة في منطقة "اوترا برديش"، وهي المدينة التي يقع بها قصر تاج محل. كما يريدون أن يغيروا اسم منطقة "أحمد آباد" في محافظة كجرات، واسم مدينة "داد الله" كذلك. يقول المنتقدون: إن حذف الأسماء الإسلامية طريقة تهدف إلى إضعاف المسلمين واجتناب الاعتراف بدورهم وإسهاماتهم عبر التاريخ.

يرى مسلمو الهند أن حكومة حزب BGP المتطرف راغب في مهاجرة المسلمين من البلد، عبر الضغط عليهم. عقب الاشتباكات التي حصلت في الأسبوع الماضي، جُرح أكثر من 200 شخص، كما قُتل أكثر من 50 شخص. مازال الهندوسيون الغلاة يخافون من انتشار الإسلام في الهند بشكل سريع. وفق الإحصائيات المسجلة من أعوام (2010 إلى

2015م) ازداد عدد مسلمي الهند بنسبة 1.8% وهي نسبة كبيرة. ممارسات إحراق ممتلكات وأماكن المسلمين، وطرد المسلمين من مواطنهم وأخيرا منع المسلمين الذين قطنوا شرقي الهند لسنوات طوال من الحصول على الجنسية الهندية تُبين عداوة الهندوس الغلاة تجاه مسلمي شبه القارة الهندية.

إن مما يُؤسف له هو أنه لم يعد يُسمح لبقاء الإسلام والمسلمين – رغم تاريخهم الزاهر – في أرض يتبجح قادتها بالديمقراطية وحرية المعتقد.

نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.com -- www.csrskabul.af

الهاتف المكتب: + 93 (0) 784089590